ÉCOLE POLYTECHNIQUE – ÉCOLES NORMALES SUPÉRIEURES

ÉCOLE SUPÉRIEURE DE PHYSIQUE ET DE CHIMIE INDUSTRIELLES

CONCOURS D'ADMISSION 2015 **FILIÈRES MP, PC ET PSI**

ÉPREUVE ÉCRITE DE LANGUE VIVANTE – (XEULCR)

ARABE

Durée totale de l'épreuve écrite de langue vivante (A+B) : **4 heures**

Documents autorisés : ***aucun***

⋆⋆⋆

PREMIÈRE PARTIE (A)
SYNTHÈSE DE DOCUMENTS

Contenu du dossier : trois articles et un document iconographique pour chaque langue. Les documents sont numérotés 1, 2, 3 et 4.

Sans paraphraser les documents proposés dans le dossier, le candidat réalisera une synthèse de celui-ci, en mettant clairement en valeur ses principaux enseignements et enjeux dans le contexte de l'aire géographique de la langue choisie, et en prenant soin de n'ajouter aucun commentaire personnel à sa composition.

La synthèse proposée devra comprendre entre 600 et 675 mots et sera rédigée intégralement dans la langue choisie. Elle sera en outre obligatoirement précédée d'un titre proposé par le candidat.

⋆ ⋆ ⋆

SECONDE PARTIE (B)
TEXTE D'OPINION

En réagissant aux arguments exprimés dans cet éditorial (document numéroté 5), le candidat rédigera lui-même dans la langue choisie un texte d'opinion d'une longueur de 500 à 600 mots.

⋆ ⋆ ⋆

A- DOCUMENT 1 :

إشكالية الماء في العالم

إن معدل موارد المياه المتجددة سنويا في المنطقة العربية يقدر بحوالي 350 مليار متر مكعب سنويا ، 35 % عن طريق تدفقات الأنهار القادمة من خارج المنطقة العربية .

لقد غدا موضوع الماء مرشحا، أكثر من أيّ وقت مضى، لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط ، لاسيّما وأن أغلب الدول العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها. ويبدو أن إثيوبيا وتركيا وغينيا وغيران والسنغال وكينيا وأوغندا وإسرائيل تتحكم في أكثر من 60 % من منابع الموارد المائية للوطن العربي .

واستغلالا لهذه الأزمة اقترحت كل من تركيا وإسرائيل تسعير المياه لبيعها ، وقد تبنى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و منظمة الفاو هذا الاقتراح .

وتشكل المياه أحد أهم عناصر الاستراتيجية الإسرائيلية سياسيا وعسكريا وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية .

ولقد شكل الماء في مسيرة الإنسانية عاملا مهما في ظهور الحضارات وتقدمها ، لما يشكل الماء من أهمية للأفراد والجماعات مهدت لإقامة المجتمع وإرساء أسسه وإيجاد اللبنة الأولى لقيامه من خلال إقامة التجمعات السكنية بالقرب من الموارد المائية الطبيعية، وحاجة الإنسان إلى الماء لم تتوقف عند الاستخدام الشخصي بل تعدته لتشمل مختلف مجالات الحياة.

ومن المعروف أن المياه تغطي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية، إلا أن الصالح منها للاستعمال يظل قليلا اعتبارا لتزايد الحاجة إليه باستمرار ، الشيء الذي أدى إلى ندرة في المياه في أكثر من منطقة في العالم.

كما أنه من المعروف حاليا أن جملة من الدول العربية ستعاني مستقبلا من أزمة مائية حادة . كما أن المشكل مطروح في مناطق أخرى من العالم. فقد أكدت جملة من الدراسات أن سبب هجرة أكثر من 25 مليون نسمة سنويا هو تدهور ظروف الحياة وانهيار التوازن البيئي، وقد أشارت بعض الدراسات إلى ما يسمى بلاجئي البيئة نظرا لارتباط هجرتهم بعوامل التصحر والجفاف والتلوث وغيرها.

إن مشكلة الماء في العالم أضحت كبيرة وتستدعي اليوم اهتمام الجميع لاسيما وأن 40 % من سكان العالم يعانون من شحّة المياه. ولعل منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هما أكثر مناطق العالم تعرضا لنقص المياه ، ويشكل سكانها 5 % من مجمل سكان الأرض ، في حين تمثل المياه المتجددة المتاحة لاستعمال 1 % فقط من مجموع مياه العالم العذبة.

إن هذا الوضع يسبب تزايد المنافسة للحصول على الكميات المطلوبة من المياه لتحقيق مستوى حياة صحية مقبولة، إذ حسب البنك الدولي فإن عدد السكان بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين لا يحصلون على مياه الشرب يقدرون بما يناهز 45 مليون نسمة وعدد المحرومين من نظام الصرف الصحي يقدر ب 8 ملايين نسمة، ويتوقع البنك الدولي ان ترتفع هذه الأرقام بسرعة اعتبارا للتزايد السكاني (3 %) ولتلكؤ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من بلدان المنطقتين.

وعموما ، في السنوات الأخيرة احتلت مسألة الماء والأمن المائي مكانة بارزة في سلم الأولويات ، كادت أن توازي مسألة الأمن العسكري .

إن الدور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي للماء سيزداد خلال العقود القليلة المقبلة . وكل الدلائل تشير إلى أن مستقبل المياه ، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، ينذر بالخطورة. فالكل يجمع حاليا على أن الصراع على الماء سيكون هو السمة المميزة للصراع العربي الإسرائيلي وبين العرب ودول الجوار. ويعتقد البعض أن مشكلة المياه ستظل إحدى معوقات التوصل إلى سلام دائم وحقيقي في الشرق الأوسط.

تعتبر إشكالية الماء من الإشكاليات الحساسة جدا في السياسات المعتمدة بالشرق الأوسط عموما، لاسيما وأن المنطقة تقع تحت طائلة ضغط مائي في العالم . ولا ننسى أن سوريا تصارعت بالنار والسلاح مع إسرائيل على مشروع تحويل نهر الأردن في ستينات القرن الماضي. كما أن أول قمة عربية جعلت من هذه القضية رأس جدول أعمالها آنذاك .

في منطقة الشرق الأوسط يعتبر نهر دجلة ونهر الفرات المصدرين الرئيسيين للمياه بعد مياه الأمطار ، وهما يعبران ثلاثة أقطار : سوريا والعراق وتركيا . وتزداد إشكالية الماء حدّة بالمنطقة بفعل الجفاف الذي أضرّ كثيرا باحتياطي المياه الجوفية وبمنسوب المياه وفي قوة تدفق الأنهار.

ويشكل جنوب لبنان والجولان مستودعين للمياه العذبة وهما متواجدان على التخوم المتنازع عليها بين العرب و إسرائيل. وإذا كانت إسرائيل أرغمت على الانسحاب من جنوب لبنان فإنها ما زالت تتمسك بعناد بحقوق مدعاة في الجولان.

ولحد الآن لم يتم التوصل إلى حل فيما يخص إشكالية المياه بين العرب وإسرائيل، علما أن المياه غدت سلاحا استراتيجيا، وسياسيا وعسكريا.

ادريس ولد القابلة، *الحوار المتمدّن*، 2003/9/1.

A- DOCUMENT 2 :

الماء في العالم العربي ينضب..والكارثة على الأبواب

حذّر خبراء بيئيون ومختصّون في التنمية، البلدان العربية من معضلة العطش التي تتربّص بها وتهدّد استقرارها وأمنها. واقترحوا عليها مراجعة تسعيرة المياه، ورصد الاعتمادات الكافية لتزويد السكّان والمنشآت الصناعية والسياحية بمعدّات الاقتصاد في الماء، وتطوير آليات التحكّم في الريّ الزراعي، واللجوء إلى استيراد المنتوجات الغذائية التي يحتاج انتاجها إلى كمّيّات وفيرة من المياه .وأكّدوا خلال المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية أنّ مصادر التزوّد بالمياه في المنطقة العربية تتعرّض للإجهاد بشكل مقلق، ولدى تقديمهم حصيلة دراسات أجروها في هذا الشأن، كشفوا أنّ موارد المياه العذبة المتجدّدة للفرد هي حاليا أقلّ من مائة متر مكعّب سنويا في ستّ دول عربية وهي الكويت والإمارات العربية المتّحدة وقطر والمملكة العربية السعودية واليمن وليبيا. وهي تتراوح بين مائة وخمسمائة متر مكعب سنويا تباعا في البحرين والأردن وفلسطين والجزائر وجيبوتي وتونس وعُمان، وبين 500 وألف في مصر وسوريا والمغرب ولبنان وتساوي أو تتجاوز 1500 في السودان والصومال وجزر القمر والعراق وموريتانيا. وفسّروا أنّ معدّل حصّة الفرد من هذه المياه العذبة دون ألف متر مكعب سنويا يعتبر ندرة مائية ودون 500 متر مكعب يعتبر ندرة مائية حادة..وتوقعوا انحدار المعدل العام للموارد المائية المتجددة المتوفرة للفرد الواحد في البلدان العربية إلى ما دون الخمسمائة متر مكعب سنة 2015، وستكون على سبيل الذكر في الكويت 5 متر مكعب وفي الامارات العربية المتحدة 26 و77 في المملكة العربية السعودية و114 في الاردن. وينتظر أن يزداد الوضع سوءا بسبب التغيرات المناخية وارتفاع عدد السكان. ولإرواء ظمئها تلتجئ كل من قطر وليبيا والسعودية والإمارات والكويت إلى سحب أكثر من 400 بالمائة من موارد مياهها العذبة المتجددة سنويا.. وتبلغ هذه النسبة في اليمن 170 بالمائة وفي مصر 120 بالمائة وفي سوريا والاردن مائة بالمائة وفي العراق وعمان 80 بالمائة وفي تونس والسودان 60 بالمائة وتقل عن هذه النسبة في بقية البلدان. ولئن تم اللجوء في بعض هذه البلدان التي تعاني من شح في الموارد المائية لتحلية مياه البحر فإن الاساليب المعتمدة وفق ما كشفه الخبراء باهظة الكلفة ومسببة للتلوث. وأضافوا خلال هذا المنتدى الذي تم الاحتفال خلاله بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة فلسطين دولة مراقبة بغالبية الأصوات، أن الدول العربية مطالبة الآن وأكثر من أي وقت مضى بتنسيق جهودها وتطوير البحوث العلمية المتعلقة بالمياه وإيجاد حلول وبدائل لأن الكارثة المائية بدأت في قرع الأبواب فعلا.

سعيدة بوهلال ،*الصباح*، 2012/12/1.

A- DOCUMENT 3 :

حد الأمان المائي العربي

وفي دراسة عن مستقبل المياه في المنطقة العربية توقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ظهور عجز مائي في المنطقة يقدر بحوالي 261 مليار م3 عام 2030، فقد قدرت الدراسة الأمطار التي هطلت في الدول العربية بنحو 2238 مليار م3 يهطل منها 1488 مليار م3 بمعدل 300 ملم على مناطق تشكل 20% من مساحة الوطن العربي ونحو 406 بلايين م3 تهطل على مناطق أكثر جفافاً يتراوح معدل أمطارها بين 100 و 300 ملم بينما لا يتجاوز هذا المعدل 100 ملم في المناطق الأخرى. وأوضحت الدراسة التي ناقشها وزراء الزراعة والمياه العرب ان الوطن العربي يملك مخزوناً ضخماً من الموارد المائية غير المتجددة يعتبر احتياطاً استراتيجياً ويستثمر منه حالياً حوالي 5%. وتقدر كمية المياه المعالجة والمحلاة بنحو 10.9 بلايين م3 سنوياً منها 4.5 بلايين م3 مياه محلاة و6.4 بلايين م3 مياه صرف صحي وزراعي وصناعي. أما بالنسبة للحاجات المائية المستقبلية فهي مرتبطة بمعدلات الزيادة السكانية في العالم العربي التي أصبحت بين الأعلى في العالم. فمن المتوقع ان تصل إلى 735 مليون نسمة عام 2030 مقابل 221 مليون نسمة عام 1991. ولتضييق الفجوة القائمة بين الموارد المائية المتاحة والحاجات المستقبلية، اقترحت الدراسة محورين للحل: يتمثل الأول في تنمية مصادر مائية جديدة واستثمار مصادر مائية جوفية ممثلة في أحواض دول عدة. أما الحل الثاني فيتمثل في ترشيد استخدامات المياه وحمايتها.

ومن ذلك يتضح ان على الدول العربية ان تعطي موضوع تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها الأولوية القصوى عند وضع استراتيجيتها الأمنية، ويجب أن يكون موضوع «الأمن المائي» على راس قائمة الأولويات، وذلك بسبب قلة الموارد المائية التقليدية، مما يستدعي العمل الجاد على المحافظة على هذه الموارد ومحاولة تنميتها وكذلك إيجاد موارد مائية جديدة. وخصوصاً ان معظم منابع الأنهار بيد دول غير عربية مما لا يعطيها صفة المورد الآمن، كما ان المياه الجوفية، في أغلب الدول العربية، محدودة ومعظمها غير متجدد (ناضب) لعدم توفر موارد طبيعية متجددة كالأمطار تقوم على تغذية هذه المكامن وتزيد من مواردها. لذلك يجب أن ينصب اهتمام القائمين على إدارة الموارد المائية على المحافظة على موارد المياه الجوفية وزيادة كمياتها، بل وتحسين نوعيتها واعتبارها مخزونا استراتيجيا في مكامن آمنة.

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

DOCUMENT 4 :

دنيا الوطن،2014/11/25

B- EDITORIAL :

أزمة مياه عربية عام 2015

قال تقرير إن العالم العربي قد يواجه ندرة حادة في المياه بحلول عام 2015.

وقال التقرير الذي أعده المنتدى العربي للبيئة والتنمية إنه بحلول ذلك الوقت "ستنخفض الحصة السنوية من المياه للفرد إلى أقل من 500 متر مكعب، وهذا الرقم يقل أكثر من 10 مرات عن المعدل العالمي الذي يتجاوز 6000 متر مكعب للفرد."

وذكر التقرير أن العالم العربي –وهو من أكثر المناطق جفافا على وجه الأرض– يعيش بالفعل أزمة مياه ستتفاقم إذا لم تتخذ إجراءات، مضيفا أن حصة الفرد تراجعت إلى ربع ما كانت عليه عام 1960.

وسوف يزيد النمو السكاني السريع من الضغوط على موارد المياه. ووفقا لتوقعات الأمم المتحدة فإن العرب الذين يبلغون الآن نحو 360 مليون نسمة سيتضاعف عددهم إلى نحو 600 مليون نسمة بحلول عام 2050.

وإضافة إلى ذلك سيزيد التغير المناخي من تفاقم الأوضاع، وبحلول نهاية هذا القرن فإن الدول العربية قد تشهد انخفاضا نسبته 25% في سقوط الأمطار وزيادة نسبتها 25% في معدلات التبخر، وفقا لنماذج التغير المناخي التي استشهد بها التقرير.

وذكر التقرير أنه نتيجة لذلك، فإن الزراعة التي تعتمد على الأمطار في الري، ستصبح مهددة حيث سيتراجع متوسط المحصول بنسبة 20.%

وتوجد 13 دولة عربية بين أشدّ 19 دولة في العالم معاناة من ندرة المياه. وفي ثماني دول عربية يتعين على كل فرد من السكان استخدام 200 متر مكعب فقط من المياه سنويا.

وقال التقرير إنه بدون إجراء تغييرات أساسية في السياسات والممارسات، فإن الوضع سيتفاقم بتداعيات اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة.

وتتباين الأوضاع في أنحاء المنطقة، لكن خلال خمس سنوات فإن العراق والسودان فقط سيجتازان اختبار شح المياه الذي جرى تعريفه على أنه يزيد على ألف متر مكعب سنويا للفرد مع افتراض أن الإمدادات من تركيا وإثيوبيا ستتدفق بالمستويات الحالية.

وتستهلك الزراعة 85% من الاستخدام العربي للمياه مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 70%. وتبلغ كفاءة الري 30% فقط مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 45%

ويوجد في العالم العربي 5% من عدد سكان العالم، لكن به 1% فقط من المياه النقية المتجددة. ولذلك تعتمد العديد من الدول العربية الخليجية بشدة على تحلية مياه البحر، بما يمثل أكثر من نصف طاقة

العالم في تحلية المياه و "رغم شح المياه فإنها تستخدم بإسراف في العالم العربي بسبب انخفاض أسعارها والدعم الذي يقلل التكلفة.

وذكر التقرير أن بعض المياه التي تتم تحليتها بتكاليف باهظة تستخدم في ري محاصيل منخفضة القيمة أو في ملاعب الغولف. كما أن نفايات وحدات تحلية المياه التي تستخدم تكنولوجيات مستوردة ملوثة للبيئة، ترفع درجة حرارة مياه البحر وتجعلها أكثر ملوحة.

ويقول التقرير إن المياه المجانية تعني إهدار المياه، مشيرا إلى أن متوسط الأسعار التي يتم تقاضيها في المنطقة يغطي 35% من تكاليف إنتاج المياه و10% فقط من تكاليف تحلية المياه.

ويشير التقرير إلى أن الحكومات التي غالبا ما تركز على السعي لتوفير موارد مياه جديدة يجب أن تركز على تحسين إدارة المياه وترشيد الاستهلاك وتشجيع إعادة استخدام وحماية موارد المياه من التلوث ومن الإفراط في الاستخدام.

الجزيرة نت، 2010/11/4.